جديدة ، واعتقد ان هذا يجب أن يكون واردا في قمة مشاريعنا للمرحلة المقبلة ، هذه الحرب الجديدة أيضا لا بد وان نحدد لها أهدافا مرحلية ، لانه ليس فينا من يخالف بأن الوجود الصهيوني الذي وصل الى الحجم الذي وصل اليه خلال عشرات السنين وخلال عدد من الحروب لا يمكن ازالته بضربة واحدة وفي يوم واحد . لا بد من أجل ازالته نهائيا والتخلص منه نهائيا من حروب أخرى ومن عدد طويل من السنين . وكما تدرج الوجود الصهيوني ، مرحلة بعد مرحلة في الحجم وفي القوة ، فان عملية ازالته لا بد أن تأخذ شكلا متدرجا . هذا اذا أردنا أن نواجه الامور على الواقع وعلى الطبيعة ، لا على ما يمكن أن نتخيله في أحلامنا .

من هنا ، كانت حرب تشرين ، لهذه الاسباب وبغض النظر عن الاسباب السيكولوجية الاخرى ، سواء بالنسبة للمواطن العربي أو بالنسبة لليهود أنفسهم ، كانت منعطفا هاما في مجرى الصراع العربي الصهيوني ، ربما لم تكن منعطفا حاسما ، ولكنها كانت منعطفا هاما وهاما جدا . ولم تكن حدثا عابرا ، ولا بد أيضا من أخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار عندما نرسم برامجنا وأهدافنا السياسية ونحدد وسائل تحركنا السياسي ، لانه لا يجوز أن نبقى أسرى وسائل التحرك السياسي وبرامج العمل السياسي التي كانت قائمة قبل حرب ٦ تشرين ، بعد هذه الحرب لا بد أن نطور وسائل عملنا وبرامجنا المرحلية في ضوء النتائج والاعتبارات التي خلقتها الحرب . أقول ذلك لانه لا يزال يلاحظ بأن هناك نوعا من الاستمرارية لدى بعض المسؤولين ولدى بعض الفرقاء وربما لدى بعض الفلسطينين، لعقلية ما قبل ٦ تشرين في معالجة او في نمط التحرك السياسي والعمل القائم .

قبل حرب تشرين كان القرار ٢٤٢ هو سقف المطامح العربية التي كانت تتوق الى أية تسوية يمكن ان تتم للازمة في المنطقة. بعد الحرب لا يجوز أن يظل القرار ٢٤٢ هو السقف الذي يحدد مطامح العرب كشرط لاجراء التسوية . التنازلات التي كان بالامكان تقديمها مقابل الحصول على المكاسب التي يقدمها القرار ٢٤٢ قبل ٦ تشرين يجب أن لا تظل بنفس الحجم في الظروف الراهنة حيث تغيرت موازين القوى وحيث غدونا أكثر قدرة على متابعة الصراع بما فيه الصراع المسلح بشكل اساسي . اذن المطامح العربية ووسائل النضال التي تحدد شروط التسوية يجب أن تتطور مع تطور الامور الدقيقة التي تمر فيها المنطقة بعد الحرب . انا اعتقد ان المخطط الامريكي الاسرائيلي الهاشمي ، الذي أشار اليه الرفيق نايف ، والذي يستهدف تمرير تسوية بشروط معطيات ما قبل حرب تشرين ، لا يمكن احباطه الا بمخطط مقابل تلتزم به الاطراف التي تشكل الجبهة المناهضة للجبهة الامبريالية الرجعية . اعني ان المطلوب لمواجهة المخطط الامريكي الاسرائيلي الهاشمي ، مخطط يلتزم به الاتحاد السوفياتي ومصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ، يحدد برنامج حد أدنى للمطالب المرحلية المطلوب انجازها في هذه المرحلة على الصعيدين العربي والفلسطيني . ويحدد أيضا سقف التنازلات التي يمكن للامة العربية أن تبلعها كثمن لتحقيق هذه المكاسب . وبدون أن يتم هذا الالتزام المتضامن من جانب الاطراف التي تشكل الجبهة المعاكسة لجبهة الاستعمار سوف لا يكون من السهل قطع الطريق على محاولات التسوية الثنائية وعلى محاولات تمرير حلول استسلامية يكون ثمنها السياسي باهظا . مطلوب هذا التضامن حول مخطط واضح يحدد برنامج الحد الادنى من المكاسب ويحدد سقف التنازلات ، لمنع تقديم تنازلات أساسية في مقابل مكاسب ثانوية ، ولابقاء الموقف الوطني متماسكا في وجه المحاولات الصهيونية الامبريالية ، الرامية الى العودة بالمنطقة الى الموازين التي كانت قائمة قبل الحرب الاخيرة .

من هنا اعتقد ان من واجب كافة القوى الوطنية أن تطالب وان تركز الآن بشكل آني لوقف عملية استمرار مشاركة مصر في أعمال مؤتمر جنيف لانها في غياب المخطط المتفق